

## الكباريتي: 2017 كان عامًا حافلًا بالتحديات للاقتصاد العربي



المعلوماتية والمتطورة والتي تواكب احتياجات التنمية والاقتصاد المعرفي، ووضعها بتصريف المستثمرين بأسعار معتدلة لكي تستطيع الاستثمارات المنتجة من الإنتاج بتكاليف منافسة.

ودعا الكباريتي الدول العربية إلى ضرورة العمل على وضع برامج لتحديث التعليم وتعزيز بنية العلم والتكنولوجيا لمواكبة التطور واحتياجات أسواق العمل، وبما يوفر فرص العمل النوعية والكرامة، لافتاً إلى أن "أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية خلال العام الحالي تتمثل بتوفير فرص عمل للشباب وإرشادهم لابتكار فرص عمل جديدة في شتى المجالات الحياتية، وإتاحة الفرص المتساوية للجنسين، وتمكين المرأة اقتصادياً وإنصافها تشريعياً، إلى جانب تشجيع الشركات الناشئة على الاستثمار في مشروعات الثورة الصناعية الرابعة، وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمار في مشروعات حماية البيئة وفي الأمن الغذائي والمائي المستدام وفي كل من الطاقة المتجددة والصناعات الخضراء ووسائل النقل المستدامة".

وحول خطط اتحاد الغرف العربية خلال العام الحالي، أشار الكباريتي إلى أن "الاتحاد سيتابع نشاطاته في القضايا التي تستكمل خطة التطوير التي يقوم بها، وتنفيذ نشاطات عملية جديدة ومبتكرة وسيهتم بتعزيز قدرات الغرف العربية، وعقد عدة اجتماعات ولقاءات اقتصادية إقليمية ودولية مهمة لتفعيل دوره بقضايا التنمية والاستثمار والتكامل الاقتصادي على أسس مستدامة".

وقال: "سيشهد العام الحالي تفعيل العديد من اتفاقات التعاون التي جرى توقيعها العام الماضي مع العديد من الأقطاب العربية والدولية الفاعلة، من الصين إلى الهند إلى تركيا، والدول الأوروبية والإفريقية، وسيواصل الاتحاد نشاطه في دعم التكامل الاقتصادي العربي بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظومة التكامل الاقتصادي العربي في العديد من المجالات التي يتركز أبرزها على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتعزيز الاستثمار في المنطقة العربية. كذلك سيتابع الاتحاد نشاطه لدعم ريادة الأعمال، وقضايا سلامة الغذاء في إطار التجارة العربية البينية، والحد من البطالة، وتعزيز وتمكين المرأة، وتفعيل دور القطاع الخاص والغرف العربية في التنمية المستدامة، بالإضافة إلى عقد المنتديات الدولية وتعزيز نشاطات الغرف العربية الأجنبية المشتركة".

أكد رئيس اتحاد الغرف العربية، العين نائل الكباريتي أن "العام الماضي 2017 كان حافلًا بالتحديات على الاقتصاد العربي، لكنه أثبت قدرة فائقة على الصمود والتأقلم"، متوقفاً أن يكون أداء الاقتصاد العربي بالعام الجديد إيجابياً مدفوعاً بعوامل عالمية أبرزها الارتفاع في أسعار النفط.

وأكد الكباريتي أن "أداء الاقتصادات العربية تأثر باستمرار الصراعات في بعض الدول وانتشار تداعياتها لدول الجوار، والتطورات في أسواق النفط الدولية لجهة خفض كميات الإنتاج للحد من انخفاض الأسعار، إلى جانب تواصل تأثير تدابير ضبط أوضاع المالية العامة".

الكباريتي وفي مقابلة مع وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، رأى أن "هذه العوامل أثرت على معدلات النمو المتوقع أن يبلغ متوسطها لمجموعة الدول العربية نحو 1.9 في المئة مع نهاية العام 2017"، مشيراً إلى "ارتفاع معدلات التضخم في معظم الدول العربية خلال العام الماضي مع قيام معظمها بتحرير أسعار مواد الطاقة بصورة جزئية أو كلية، إلى جانب توجه عدد منها بإلغاء الإعفاءات التي كانت تتمتع بها بعض السلع، فضلاً عن زيادة الضرائب والرسوم على العديد من السلع والخدمات واعتماد بعضها لنظم أكثر مرونة لسعر الصرف"، معتبراً أن "المؤشرات الاقتصادية العربية خلال العام الماضي تنطوي على تفاوت كبير بين الدول العربية رغم تعدد وتداخل المعطيات الحاكمة للاقتصادات العربية، إلا أن الأوضاع الاقتصادية تبقى رهنا بالتطورات في أسعار وإنتاج وتصدير النفط الذي يمثل 85 في المئة من صادرات المنطقة، وأكثر من 60 في المئة من الإيرادات الحكومية وما يزيد على 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي".

وكشف الرئيس الكباريتي عن بلوغ حجم التجارة الخارجية للسلع والخدمات في الدول العربية 2144 مليار دولار خلال العام الماضي مقارنة مع 1971 مليار دولار عام 2016، فيما تراجع العجز بالحسابات الجارية في نهاية عام 2017، مع الاستقرار النسبي بأسعار النفط، وظهور قوانين استثمار جديدة في مصر وتونس والجزائر وسلطنة عمان، إلى جانب قيام السعودية بفتح مجالات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي.

وتوقع تحسن معدل النمو بالدول العربية خلال العام الحالي إلى نحو 3.1 في المئة ما سيرفع الناتج الإجمالي العربي إلى ما يقارب 2.8 تريليون دولار بالتزامن مع توقعات بتحسين الاقتصاد العالمي وإمكانية استقرار أسعار النفط فوق مستوى 50 دولاراً للبرميل، فضلاً عن تراجع المشهود في حدة العنف والصراعات الدائرة في المنطقة. وأعرب الرئيس الكباريتي عن أمله بتوفير الأساسيات التي يحتاجها المستثمر العادي وتكريس الاستقرار التشريعي والبيئة المالية المستقرة وتوفير الحوافز المناسبة بالقطاعات التي تحتل أولوية تنموية بالإضافة للاستثمار في البنى التحتية سواء التقليدية أم العصرية

## ■ الشاهد: الوضع الاقتصادي في تونس صعب ودقيق



جديدة، الأمر الذي ما أدى إلى انتشار احتجاجات في البلاد.

لفت رئيس الوزراء التونسي يوسف الشاهد، إلى أنّ "الوضع الاقتصادي في تونس صعب ودقيق، لكن العام الحالي سوف يكون آخر عام صعب على التونسيين"، موضحاً أنّ "الوضع الاقتصادي صعب، والناس يجب أن تفهم أن الوضع استثنائي وأن بلدهم يمر بصعوبات، ولكن نحن نرى أنّ 2018، سيكون آخر عام صعب على التونسيين".

وسجل العجز التجاري في تونس مستوى قياسياً مرتفعاً مع نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) بوصله إلى 5.82 مليار دولار وفقاً لبيانات رسمية. في حين جرى تداول اليورو مقابل 3.011 دينار لتواصل العملة التونسية هبوطها الحاد منذ العام الماضي، إذ انخفضت في 2017 نحو 20.6 في المئة أمام اليورو.

وأدى هبوط الدينار المستمر إلى زيادة مصاعب تونس الاقتصادية مما أجبر الحكومة على رفع أسعار بعض السلع وفرض ضرائب

## ■ قرارات استثنائية للمركزي السوداني للسيطرة على النقد الأجنبي

بنك السودان المركزي بموجب تلك السياسات، التي أبلغت بها المصارف والجهات المعنية، تمويل الصرافات وشركات التحويلات المالية بالنقد الأجنبي، وتمويل مجالات العمل في تحويل رصيد الاتصالات واستخداماته، كذلك منع المركزي تمويل عمليات التجارة الداخلية وشراء العربات وتشبيد العقارات، كما منع البنوك من تمويل شراء الأسهم والأوراق المالية والعملات الأجنبية.

وسمح المركزي للبنوك التجارية، بأن تمنح التمويل مباشرة لعدد من الجهات دون الرجوع إليه، بنسبة لا تزيد عن 25 في المائة من محفظة التمويل بالنسبة للجهات الحكومية.

أصدر بنك السودان المركزي، قرارات استثنائية تهدف إلى السيطرة على النقد الأجنبي، وضمان وجوده داخل أنظمة الدولة وبنوكها، حيث قرر (المركزي) أن يصبح مسؤولاً عن الأموال الخاصة بالوزارات والجهات الحكومية التي تكون بالنقد الأجنبي داخلياً وخارجياً، وأن تحسب ضمن أرصدة البنك المركزي، مع الاحتفاظ بخصوصية وطبيعة تلك الجهات.

وألزم المركزي السوداني المصارف بالاحتفاظ باحتياطي نقدي قانوني كأرصدة نقدية بالعملة المحلية لدى بنك السودان المركزي، بنسبة من جملة الخصوم بالعملات الأجنبية، عدا حقوق الملكية. وحظر



## ■ مصر تتوقع انخفاض التضخم إلى 10 في المئة

المدن إلى 0.2 في المئة على أساس شهري بعد الاستقرار عند واحد في المئة لأربعة أشهر متتالية، هو مؤشر أكثر من جيد ويضعنا على مسار جيد لشكل التضخم خلال عام".  
وتوقع الجارحي أن يتراجع معدل التضخم السنوي في المدن إلى أقل من 20 في المئة خلال الشهر المقبل، وأن يصل إلى 19 في المئة. وكانت تخلت مصر عن ربط عملتها بالدولار في نوفمبر تشرين الثاني 2016 لتتخفص قيمة العملة إلى النصف تقريبا منذ ذلك الحين.

توقع وزير المالية المصري عمرو الجارحي استمرار انحسار معدل التضخم ووصوله إلى 10-12% خلال العام 2018 الحالي. وكانت أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هبوط التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) 2017 إلى 21.9 في المئة مقارنة مع 26 في المئة خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2017. ولفت الجارحي إلى أن "تحول ونيرة تضخم أسعار المستهلكين في



## ■ تراجع قيمة أصول صناديق الثروة السيادية العربية

وجاءت المملكة العربية السعودية في المركز الثالث عربيا والخامس عالميا من خلال الأصول التابعة لمؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) والتي بلغت قيمتها الإجمالية نحو أصول أجنبية تصل قيمتها إلى 494 مليار دولار.

أظهر تقرير دولي صادر عن معهد "أس.دبليو.أف" المتخصص في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية العالمية، عن تراجع قيمة أصول صناديق الثروة السيادية للدول العربية بشكل طفيف بنحو 20 مليار دولار مقارنة بالمستويات التي كانت عليها في نهاية شهر تشرين الأول (أكتوبر) من العام 2017 الماضي لتصل إلى نحو 2.97 تريليون دولار.

ووفقا للتقرير تراجع أصول صناديق الثروة السيادية العربية المدرجة في التقرير في نهاية العام الماضي بنسبة 0.7 بالمئة خلال شهرين لتتخفص من 2.99 تريليون دولار في نهاية أكتوبر الماضي إلى 2.97 تريليون دولار في نهاية ديسمبر.

وتصدر جهاز أبوظبي للاستثمار قائمة صناديق الثروة السيادية العربية حين وصل حجم أصوله الإجمالية إلى نحو 828 مليار دولار. وقد وضعه ذلك في المرتبة الثالثة بين جميع الصناديق السيادية في العالم. واحتلت الكويت الترتيب الثاني عربيا من خلال هيئة الاستثمار الكويتية، التي جاءت في المرتبة الرابعة عالميا. وبلغت قيمة إجمالي أصولها الأجنبية نحو 524 مليار دولار.

